http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1441) السنة السادسة - الثلاثاء (24) شباط 2009

ريـــاح مجالـــس المحافظـــات تغيـــر خارطـــة التحالفات الســـابقة

أنباء عن سعي «الدعوة» لزعامة الائتلاف الموحد وفقا «للاستحقاق الانتخابي»

بغداد / المدى

فرض ارتفاع مؤشر نسب بعض القوائم الفائزة في انتخابات مجالس المحافظات ضرورة اعادة ترتيب الكتل السياسية صعودا ونزولا وفقا لاستحقاقاتها الجديدة. وكشف النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان عن تحركات داخل كتلة الائتلاف العراقي الموحد لإعادة القوى المنسحبة، وسعي حزب الدعوة الإسلامية بزعامة نوري المالكي لرئاسة الائتلاف.

وأوضح قائلا ان «حزب الدعوة يسعى لقيادة الائتلاف، بدلا عن المجلس الأعلى»، وتساءل هل ان هذا الموضوع « سيحظى بموافقة المجلس أم لا، علما أن الكتلة الصدرية وغيرها الراغبة في العودة تتعاون مع حزب الدعوة «.

وأعرب عثمان بحسب «راديو سوا» عن أسفه لاتساع الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، مؤكدا استعانة الأطراف الكردية بالجانب الأميركي لحسم القضايا العالقة بين بغداد وأربيل.

وقال عثمان «هناك مشاكل بين الإقليم والحكومة، ومع الأسف الخلافات تراكمت، نظرا لغياب عقد اجتماعات للقادة والمجلس التنفيذي، ووصل الأمر إلى أن يستعين الجانب الكردي بأطراف أميركية لحل قضيته».

ويرتبط الحزبان الكردستانيان الرئيسيان بتحالف رباعي مع حزب الدعوة الاسلامية، والمجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عبد العزيز الحكيم رئيس كتلة الائتلاف.

وفي عدد من المحافظات اعلنت القوائم الفائزة نيتها عقد تحالفات فيما بينها من اجل تحقيق مشروعها الخدمي الذي طرحته عبر حملاتها الدعائية، وقال عصام شاكر مزهر- مرشح عن كتلة ائتلاف دولة القانون في ديالى- إن الشراكة ومعالجة مشكلة الارامل وتفعيل سلطة القانون من اهم المبادئ الرئيسية التي ستعمل الكتلة عليها داخل اروقة مجلس المحافظة المنتخب.

وأوضح مزهر وفق (اصوات العراق) أن «هنالك مبادئ رئيسية تعتمد عليها كتلتنا وأضاف أن «الشراكة عامل اساسي في عمل جميع الكتل السياسية في ديالى ولا يمكن لأي جهة ان تقود المحافظة بمفردها، فضلا عن منع جميع المظاهر المسلحة والاعتماد على القوات الحكومية في حفظ الامن والاستقرار بهدف استعادة هيبة الدولة».

وحازت كتلة ائتلاف دولة القانون على مقعدين من المجموع الكلي للمقاعد المخصصة لمحافظة ديالى البالغ عددها ٢٩ مقعدا وبواقع تسعة مقاعد لجبهة التوافق والاصلاح وستة مقاعد للحوار الوطني ونفس العدد للتحالف الكردستاني وثلاثة للقائمة العراقية ثم ائتلاف دولة القانون اثنان ونفس العدد لتجمع ديالى الوطني ومقعد لتيار الاصلاح الوطني.

وفي نينوى، تشهد المحافظة حراكا سياسيا بين القوائم الفائزة لتشكيل مجلس المحافظة الجديد ، وأبدى عضو الحزب الإسلامي يحيى عبد محجوب استعداد قائمة الحزب الفائزة بثلاثة مقاعد في مجلس المحافظة للتحالف مع بقية القوائم وقال في تصريح خص به (المدى) أجرينا مؤخرا محادثات مع قائمة الحدباء لتشكيل مجلس المحافظة مع للتحالف مع الكتل الاخرى داخل مجلس محافظة ديالى اهمها تفعيل سلطة القانون وعدم اقصاء الاخر والاعتماد على الادلة والبراهين في محاسبة مدراء الدوائر الحكومية بغض النظر عن الدين والقومية والمذهب».

وأضاف «نحن نسعى لتشكيل مجلس المحافظة مع بقية القوائم الفائزة الأخرى بشكل توافقي من اجل تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق مبدأ الشراكة بين مختلف المكونات و المضي قدما في إعادة الاستقرار إلى المحافظة وتحسين الواقع الخدمي والاقتصادي فيها وأضاف محجوب ان «من شأن تلك التوافقات بين الكتل الفائزة بالانتخابات الأخيرة ان تسهم بشكل ايجابي في ارتقاء المحافظة الى وضع آمن ومستقر وعدم تهميش أي مكون فيها «.

وفي محافظة بابل، طالب مواطنون وممثلو منظمات مجتمع مدني في مدينة الحلة اعضاء مجالس المحافظات الجدد بالوفاء بوعودهم التي طرحوها في برامجهم الانتخابية والابتعاد عن المحسوبية والمنسوبية خدمة لأهالي المحافظة. وقال المواطن علي سعيد: « نطالب المجلس الحالي بأن يسمع من المواطن ويرى بعين متفحصة حالة المواطن الحقيقية وأن يكون هاجسه الأول توفير الخدمات التي فقدت في الفترة السابقة».

فيما قال حسين الحسناوي:»أتمنى على الأخوة المرشحين الذين فازوا بهذه الانتخابات أن يفوا بوعودهم، وأن يعملوا بعدالة وبأيادي أمينة لكي يقضوا على الفساد الإداري ويتركوا المحسوبية والمنسوبية».

وقالت مسؤولة الإعلام في منظمة بابل لحقوق الإنسان لقاء الخطيب بهذا الشأن: « نتمنى أن تكون الخدمات تتلاءم وواقع الاحتياج ، وأطالب من المجلس الحالي بأن يكون له دور فعال ونتمنى أن تتحقق الوعود التي طرحوها «.

يشار إلى أن ثمانية أعضاء من مجلس محافظة بابل السابق بينهم امرأتان حصلوا على مقاعد في الدورة الجديدة للمجلس.

وفي تطور اخر، قامت قوات امنية مشتركة بمداهمة منزل عضو مجلس محافظة كربلاء الجديد عن قائمة شهيد المحراب والقوى المستقلة حبيب الطرفي.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة كربلاء المنتهية ولايته حميد الطرفي ان قوات مشتركة قامت بمداهمة منزل حبيب الطرفي واعتقاله مع اثنين من اولاده دون ذكر مبررات الاعتقال.

واضاف الطرفي ان الحكومة المحلية في كربلاء تطالب وزارتي الدفاع والداخلية باصدار بيان توضح فيه ملابسات الحادث وأسباب الاعتقال، خصوصا ان القوات الامنية التي قامت بعملية الاعتقال ادعت بأنها قوات امن عراقية.

وتابع حميد الطرفي حديثه إننا نتساءل عن كيفية ممارسة القوات الأمريكية مداهمة منازل المواطنين في حين ان الاتفاقية الأمنية نصت على عدم تحرك القوات الأمريكية الا بأذن الحكومة العراقية. واختتم الطرفي ان الدكتور حبيب الطرفي سبق له ان تعرض الى محاولة اغتيال حيث تم اطلاق ثلاث عيارات نارية على منزله

يذكر ان حبيب حمزة حسون اسماعيل الطرفي كان قد فاز بانتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني (٢٠٠٩) ضمن قائمة شهيد المحراب والقوى المستقلة عن محافظة كربلاء بعد حصوله على ١،٠٧٥ صوتا.

دعت إلى تنمية الاستثمارات المحلية في القطاعين العام والخاص

التخطيط تحذر من الاعتماد المفرط على عائدات النفط

بغداد /علي كاظم تكليف

حذر وزير التخطيط والتعاون الإنمائي علي غالب بابان من اعتماد البلاد على عائدات النفط وضرورة ايجاد بدائل للتنمية، داعيا الى ضرورة تنمية الاستثمارات المحلية في القطاعين العام والخاص لتجاوز الازمة المالية العالمية.

وقال بابان خلال مؤتمر صحفي حضرته (المدى) البلاد اليوم تدفع ثمن اعتمادها على إيرادات النفط طيلة العقود الماضية وإهمال قطاعات الاقتصاد العراقي الإنتاجية "الزراعية والصناعية والخدمية". مشيرا الى ان أسعار النفط قد انخفضت منذ شهر تموز الماضي الى الشهر الحالي بما يقارب المئة دولار في البرميل الواحد.

واكد ان اسعار النفط في الاسواق العالمية ستنخفض الى اقل من ذلك خلال الأيام المقبلة، مبينا ان حجم الضرر هذا يقاس وفق اثر تراكمي غير منظور يؤثر بمجمله على الخزينة العراقية والتي تعتمد في ٩٥٪من إيراداتها على عائدات النفط، لافتا الى ان البلاد تعيش ضمن هذه الأزمة العالمية ولاتستطيع الانفكاك من تأثيرها، ما ألحق الضرر في الميزانية هذا العام ولولا بعض الوفورات التي تحققت من موازنتي عامي ٢٠٠٨،٢٠٠٧ لكان البلد هذا العام في وضع حرج للغاية.

وأضاف وزير التخطيط ان الاقتصاد العراقي يواجه اربعة تحديات في المرحلة الحالية اولها ان تعمد الحكومة الى استرتيجية تقليص اعتمادها على عائدات النفط وان تنجح في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي، والتحدي الثاني هو ان ننجح في تخصيص المزيد من الأموال الاستثمارية في الميزانية العامة للدولة على حساب التخصيصات التشغيلية وان يتحول إنفاقنا الى استثماري بدلاً من الإنفاق الاستهلاكي وان الميزانية هذا العام ٨٠٪ منها مخصص لتغطية نفقات الدولة التشغيلية بأوجه معروفة ومختلفة و٢٠٪ مكرس للاستثمار.

واعرب بابان عن اسفه ان العراق بعد ما يزيد عن ٥٠ عام من تأسيس مجلس الأعمار في العهد الملكي في الخمسينيات من القرن الماضي يعكس النسبة التي خصصها العراق للاستثمار، مبينا ان مجلس الأعمار السابق كان يخصص ٨٠٪ من الميزانية للاستثمار والمشاريع العملاقة والحكومية و٢٠٪ لنفقات الدولة التشغيلية، فيما عادت الحكومة في الوقت الحاضر الى عكس النسبة تماما وهذا يعكس ترديا في مستوى التخطيط الاقتصادي هذا التحدي الثاني لابد من مواجهته بجدية ونحن نخشى من اليوم الذي لا تصلح فيه موارد للعراق كافية لتغطية النفقات التشغيلية بدون ان يخصص اي شيء للاستثمار وان لتأتي اليوم وتأتي الدولة وتقول لا أموال لدينا لبناء المدارس والمستشفيات ولبناء المشاريع الصناعية والزراعية والاروائية ولا اموال لدينا لأي مشروع من موازنة دولة كلها بلكاد تغطي او تكاد ان تغطي نفقات الدولة التشغيلية هذا السيناريو قد يحدث خلال سنة او ثلاث سنوات او خمس سنوات اذا استمرت السياسات الحالية التي تعطي اولوية للإنفاق التشغيلي على الانفاق الاستثماري للموازنة.

واشار بابان الى ان التحدي الثالث يتلخص بالنهوض بالقطاع الخاص في العراق ولابد للقطاع الخاص العراقي ان ينهض ويقوم بدوره في بناء الاقتصاد العراقي ولاتوجد دولة في العالم اليوم تهمل او تلغي دور القطاع الخاص حيث يمثل هذا القطاع في معظم الدول شريان رئيس في تغذية اقتصاديات الافراد والذي يمثل بمجمله اقتصاد الدولة بمعناه العام، مضيفا ان القطاع الخاص في العراق اليوم يعاني معاناة شديدة حيث انتقلت استثماراته الى دول الجوار لاقامة المشاريع الناجحة، فيما يحرم العراق من هذه الاموال ومن رجال الاعمال الذين يشكلون ثروة في اي بلد من بلدان العالم.

اما التحدي الرابع فهو تشجيع الاستثمار الاجنبي ولاتوجد دولة في العالم الان غنية كانت او فقيرة الا وتحرص على قدوم الاموال اليها من الخارج وتعتبر كل عملة صعبة تدخل اليها من الخارج مكسبا ونجاحا لمسيرتها الاقتصادية والادارية والتنموية لكننا في العراق ما زلنا نتعثر في هذا المجال مع الاسف الشديد حيث شرع العراق قانونا للاستثمار ووضع فيه الكثير من التسهيلات لكن التشريع لم يكن كافيا لازالة الإجراءات الحكومية التي تعيق تدفق الاستثمارات الى بلادنا

في حين ان العراق يسخر كافة الامكانات للمستثمرين الاجانب في جميع القطاعات السياحية والزراعية والصناعية والكثير من القطاعات الاقتصادية المعروفة.

واشار وزير التخطيط الى ان هناك مشكلة كبيرة تتمثل في الاختلال الهيكلي المالي نتج عنها تضخم في الجهاز الحكومي غير مسبوق وفقر بالوظائف في القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي، لافتا الى ان هناك من اتهم وزارة التخطيط بانها تدعو الى تقليص عدد الموظفين في دوائر الدولة وهذا اتهام باطل كون الوزارة دعت الحكومة الى نهوض القطاع الخاص وان يتدفق الاستثمار الاجنبي ويوفر الآف الفرص من الوظائف ويحدث انتقالاً طوعياً حراً في اجهزة الدولة.

نواب لـ (المدى) الموزانة الاتحادية اقرارها لايتعدى مطلع الاسبوع المقبل

الاتحادية تبحث مفهوم الأغلبية المطلقة لحسم الخلاف بشأن السامرائي

بغداد / نصير العوام واحياء الموسوي

أكد الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار أن المحكمة الاتحادية العليا بصدد الإطلاع على طلب البرلمان لتوضيح رأيها بالخلاف حول مفهوم الأغلبية المطلقة للأعضاء المصوتين، بالإشارة إلى البت في أحقية تولي النائب إياد السامرائي رئاسة البرلمان.

وفي غضون ذلك، توقع عدد من اعضاء مجلس النواب ان يصادق المجلس على الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٠٩ نهاية الاسبوع الجاري.

وقال البيرقدار بحسب "راديو سوا": "قدمت رئاسة هيئة مجلس النواب طلبا بالتفسير من المحكمة الاتحادية، وهو بمثابة قرار، وله القوة الملزمة. الموضوع الآن مطروح على المحكمة، وستصدر قرارها أو تفسيرها لهذا الموضوع قريبا":

وأشار البيرقدار إلى أن قرار المحكمة الاتحادية ملزم لجميع الأطراف، وقال: "التفسير الذي يصدر من المحكمة الاتحادية العليا هو بمثابة قرار ملزم لجميع الأطراف. هذه المحكمة هي محكمة دستورية تصدر قراراتها أو تفسيراتها وفق روح القانون ومبادئ الدستور العراقي وتستمدها منها، ولقراراتها القوة الملزمة لجميع الجهات":

وكان مجلس رئاسة الجمهورية قد أصدر بيانا، شدد فيه على ضرورة احترام الجميع لقرار المحكمة الاتحادية المرتقب بشأن رئاسة البرلمان، والتي عبرت عنه في وقت سابق معتبرة الأغلبية المطلقة إنما هي أغلبية الحاضرين.

وتوقع عدد من اعضاء مجلس النواب ان يصادق المجلس على الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٠٩ نهاية الاسبوع الجاري ،اومطلع الاسبوع المقبل ، في وقت ينتظر فيه المجلس وزيري المالية والتخطيط للرد على التقرير النهائي الذي سلمته اللجنة المالية في البرلمان للوزيرين، حول توضيح وتفسير بعض الفقرات في الموازنة .

من جهة اخرى قال النائب محمد تميم عن الجبهة العراقية للحوار الوطني في تصريح لـ(المدى) امس الاثنين ان الموازنة الاتحادية ستقر داخل مجلس النواب نهاية الاسبوع الجاري او مطلع الاسبوع المقبل.

واضاف تميم ان جميع اعضاء البرلمان ادركو انه من الضروري ان تقر الموازنة خلال فترة لاتتجاوز الاسبوع القادم . مشيرا الى أن البرلمان لايريد أن تتجاوز الموازنة الموعد المحدد لها كونها ستؤثر في الكثير من القضايا التي تخص البلاد ، وبالاخص الوزارات .

وذكر تميم :"أن الحكومة هي من تتحمل مسؤولية تأخير الموازنة ، ولاعلاقة لمجلس النواب بالموضوع ، موضحا :"ان سبب تذبذب اسعار النفط هو احد اهم الاسباب التي عطلت الموازنة ، كون الحكومة طلبت بعد تراجع أسعار النفط مراجعة الموازنة وتخفيضها.

مؤكدا:"ان هناك صفقات سياسية ، بين الكتل بشأن بعض الفقرات في الموازنة ، منها تخصيص ٢٠٠ مليون دولار للمادة ١٤٠ من الدستور. بيد ان تميم شدد على ضرورة ان يتضمن قانون الموازنة موعدا وهو تشرين الاول من كل عام لتقديم الحكومة الموازنة الاتحادية.

من جانبها قالت النائبة عن القائمة العراقية عالية نصيف إن اللجنة المالية بمجلس النواب سلمت تقريرها النهائي لوزيري المالية والتخطيط، بعد اعتراض النواب على العديد من الفقرات في الموازنة.

واضافت نصيف لـ(المدى) امس الاثنين إن اللجنة المالية وبعد التدقيق ومراجعة الحسابات، قدمت تقريرها النهائي الى وزيري المالية والتخطيط، لغرض اجراء التعديلات او الاستفسار بشأن بعض الفقرات" .

وتوقعت النائبة عن العراقية ان ينتهي الوزيران من الرد على التقرير غداً الاربعاء ، ومن الممكن ان يصادق البرلمان على الموازنة نهاية الاسبوع الجاري .

فيما قال النائب المستقل عزالدين الدولة أن المساعي قائمة لاقرار الموازنة لعام ٢٠٠٩ ، مشيرا الى الموازنة وصلت الى مجلس النواب بشكل متأخر من قبل الحكومة .

واضاف الدولة لـ (المدى) امس أن الموازنة قد تجاوزت الصفقات السياسية لان الاتفاق اصبح الان بين الكتل البرلمانية وليس بين الاعضاء، علما انه في السابق كان الخلاف بين الكتل ، ما ادى الى فشل موضوع أقرار الموازنة ، وتابع :"كان الخلاف على النسبة التي كانت ١٧٪ لاقليم كردستان والتي تم فيما بعد منحها للاقليم ، والان تمت تسوية هذا الخلاف . واكد الدولة ان البرلمان وكالمعتاد يمضي وقتاً طويلاً في المشاورات لكنه اذا اراد ان يسرع في اتخاذ هذا القرار فانه يعمل ليلاو نهارا لاتمام هذا الموضوع ، واوضح :"ان انتظار اسبوع اخر لايشكل شيئاً بالنسبة للوزارات لان وزارات الدولة سواء أقرت الموازنة او لم تقر فهي تشكو من عدم اخذ الحقوق والاموال اللازمة لسد احتياجاتها.

لاريجاني ينتقد "التحركات والتصريحات التحريضية" ضد بلاده

خارجية العراق ودول الخليج: البحرين عربية وليست جزءا من إيران

بغداد/ المدى

أعربت وزارة الخارجية عن تضامنها مع مملكة البحرين واستقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها وذلك في ضوء التصريحات التي أطلقها بعض المسؤولين الايرانيين. وقال بيان صادر عن وزارة الخارجية امس الاثنين ان العراق يعتبر مملكة البحرين جزءاً من العالم العربي وعضوا مهماً وفعالاً في الجامعة العربية ويقف مع الاجماع العربي لتأييد البحرين حكومة وشعباً. كما رفض بيان الوزارة التدخل في شؤون البحرين الداخلية واحترام ارادة شعبها.

وكان رئيس التفتيش العام في مكتب مرشد الثورة الايرانية علي خامنئي قد ادعى في تصريحات ادلى بها في مدينة مشهد، ان البحرين كانت جزءا من ايران. غير ان وكالة الانباء الايرانية نقلت امس الاثنين عن رئيس مجلس الشورى الايراني علي لاريجاني قوله ان ايرن "تعتبر البحرين بلدا صديقا وجارا محترما".

وعلى صعيد متصل اكد وزراء خارجية ومالية دول مجلس التعاون الخليجي في ختام اجتماعهم الاحد في الرياض دعمهم للبحرين في مواجهة "التصريحات المعادية" الايرانية الاخيرة، رغم التوضيحات الايرانية الاخيرة التي سعت الى التخفيف من اهمية هذه التصريحات. واعلن الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية في ختام الاجتماع ان الوزراء "بحثوا تداعيات ادعاءات ايران التي مست سيادة البحرين" معتبرا ان "هذه التصريحات الايرانية العدائية التي صدرت عن بعض المسؤولين الايرانيين لا تنسجم مع مبادىء حسن الجوار". وانتقد لاريجاني الذي كان يتحدث في الجلسة العلنية لمجلس الشوري الاسلامي ما اسماه بالتحركات والتصريحات التحريضية المشبوهة لبعض دول المنطقة ضد ايران في هذا الصدد، وقال "شهدنا خلال الايام الاخيرة تحركات غير اعتيادية من جانب بعض الدول حول محاضرة القيت حول تاريخ المنطقة". واكد، بحسب الوكالة "انه من الواضح جدا ان البحرين حكومة وشعبا، صديق و جار للجمهورية الاسلامية ونكن احتراما كبيرا لهذا البلد". وفي ١٩ شباط ، اكدت ايران انها تحترم سيادة البحرين حيث اعلن حسن قشقوي المتحدث باسم الخارجية الايرانية ان "موقفنا من البحرين واضح. اكدنا مرارا على اننا نحترم سيادة واستقلال كافة الدول المجاورة والمنطقة خاصة البحرين".

كما اعلنت وكالة انباء البحرين ان وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن احمد آل خليفة تلقى الاحد رسالة شفوية من نظيره الايراني منوشهر متكي تتضمن "تأكيد التزام ايران بسيادة واستقلال البحرين".

أحـــداث العـــنـــف غـــيـــرت خـــارطـــة تـــوزيـــع الـــعـــوائـــل

البـــغـــداديـــون يـتـنـفـســون الـــصـــعـــداء بـــعـــودتـــهـــم إلى مـــنـــاطـــق سـكـنـاهـم

بغداد / المدى

تنفس البغداديون الصعداء اثر عودتهم الى مناطقهم والتي تبنتها الحكومة اثر تهجيرهم قسرا من قبل الجماعات المسلحة على خلفية اعمال العنف الطائفي وما تلاها من تفجير سامراء ما غير ديموغرافية توزيع العوائل البغدادية بين مناطق العاصمة فيما لجأ بعضهم الاخر الى المحافظات التي ينتمون اليها هربا من استهداف قد يطول احد افراد العائلة.

واطلقت حادثة سامراء شرارة بدء احداث العنف الطائفي على نطاق واسع شملت اغلب احياء بغداد ودفعت اغلب العوائل التي لم تغادر العاصمة احد ابنائها ثمنا لها، وشكلت هجرة العوائل مسارات وفق تواجد ابناء الطائفة او المذهب بين صوبي العاصمة طلبا لامن لايمكن تحقيقه ولو خلف الجدران الكونكريتية التي عزلت مناطق بغداد بعضها عن الاخر املا في وضع حدود او حلول تعيد لبغداد هويتها التي تغيرت بفعل اعمال التهجير القسري. اذ كانت احياء بغداد ابتداء من عام ٢٠٠٥، عندما دارت احداث العنف في البلاد تتغير ببطء.

فيما انتقلت خلالها العوائل المستهدفة في احياء مدينة الصدر والشعب وبغداد الجديدة نحو العامرية والخضراء والدورة التي استقبلت في الوقت نفسه افواجاً جديدة من الوافدين الهاربين من العمليات المسلحة في الفلوجة والموصل وجنوب بغداد. وفي المقابل اخذت هجرة معاكسة للتهجير في الجانب الاخر من العوائل المستهدفة الى الطرف الاخر في الاحياء السابقة والانتقال الى مناطق تشهد امناً نسبياً كمنطقة الكاظمية وحي القاهرة وشارع فلسطين.

ويؤكد نائب رئيس ديوان الوقف السني محمود الصميدعي بحسب (أكانيوز) "ان عملية الفصل المذهبي بدأت مرحليا من قبل بعض الجهات الخارجية التي فتحت الباب واسعا للعنف في الواقع الاجتماعي العراقي كما ان رجال الدين كانوا جزءا من ذلك الصراع وان كثيرين منهم لم يدركوا ماستؤول اليه الامور".

ونتج عن احداث العنف قبل ثلاثة اعوام على حين غرة مرتكزات تعايش عمرها قرون، ولم يعد السكن في احدى مناطق بغداد اختيارياً، وباتت الجماعات المسلحة في كل منطقة تمنح تزكية للسكن او للطرد. كما تبنت الجماعات المسلحة في المناطق الاخرى هذه المهمة ولم يكن العام ينقضي حتى كانت بغداد قد انتجت خريطة اجتماعية جديدة. كما تحددت طرق المرور للاهالي، فالمفارز الوهمية تدقق في البطاقات الشخصية، وتخطف من يختلف مذهبياً، ولم تنفع حيل تزوير الهوية التي كان يقوم بها الشباب، فالخاطفون يختبرون ضحاياهم.ويكفي ان يشك المدقق بانتماء ضحيته ليبرر نحره ثم إلقاء جثته في مكب نفايات او ساحة عامة.

وكان الاميركيون في هذه الاثناء قد طوروا ستراتيجية جديدة تقضي بزيادة عديد قواتهم بـ٣٠ ألف مقاتل اخرين الى جانب ١٣٠ الف جندي موجودين اصلا على الاراضي العراقية لتطويق اعمال العنف في العراق ومحولة وضع الحلول اللازمة لدعم القوات العراقية بكافة الامكانيات من اجل مباشرة عملها في كافة المحافظات ومن ثم انهاء وجودها وفقا للاتفاقية الامنية.

وتحرك قادة القوات الامريكية ضمن هذه الستراتيجية لتأسيس مجالس الصحوة في بغداد منتصف عام ٢٠٠٧، وانضم معظم عناصر الجماعات المسلحة المقاتلة اليها، ومورست ضغوط على قيادات الجماعات المسلحة الاخرى من اجل انهاء وجودها المسلح واعادتها الى العمل السياسي بدلا عن العمل المسلح.

ويؤكد مستشار عام مجالس الصحوة في العراق ثامر التميمي " ان تشكيل مجالس الصحوة وتجنيد المسلحين شكلا اسنادا لخطة فرض القانون وان تحجيم دور الجماعات المسلحة والقاعدة ساعدا على اعادة الامن الى العاصمة التي مزقتها الصراعات". ومع نهاية العام المذكور كانت هدنة ما قد اعلنت، وانخفض العنف بنسب كبيرة، وتنافس كل طرف في ان ينسب النجاح اليه، فالاميركيون اعتبروا ان ستراتيجيتهم نجحت، والحكومة العراقية أكدت ان النجاح سببه خطة فرض القانون التي طبقتها بداية العام.

من جهتهم، قادة قوات الصحوة اكدوا انهم اصحاب انجاز في ايقاف اعمال العنف أما أهالي بغداد فقد تنفسوا الصعداء بانتظار تحول الهدنة الى سلام دائم والعودة الى التعايش السلمي بين الطوائف الذي قوضته التناحرات المذهبية.

واسهمت العمليات المسلحة التي باشرت بها الحكومة ضد الجماعات المسلحة في مناطق مختلفة من البلاد في خفض معدلات العنف ومن ثم مطاردة فلول المسلحين ما حقق استقرارا امنيا اعاد الحياة الى مناطق بغداد التي قطعت اوصالها اعمال العنف، وفي تطور امني اخر عملت الجهات الامنية على اعادة العوائل المهجرة الى مناطقها السابقة واخراج العوائل المستفيدة من منازل المهجرين قسرا ما اعاد اللحمة السابقة في اغلب مناطق بغداد وهذا انعكس على اداء الحكومة بالايفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين وبخاصة المهجرين منهم قسرا.